الحدث

لا يبدو أن العدوان الإسرائيلي على غزة متجه للتوقف قريباً، مع إعلان الاحتلال زيادة وتيرة هجماته، التي لم تستثنِ المدنيين، ليُسجل سقوط شهداء فلسطينيين، بينهم أطفال، أمس الثلاثاء، في وقت عملت فيه المقاومة على إمطار المستوطنات المحاذية للقطاع بمئات الصواريخ

غزة تخفف عن القدس تكريس جديد لمعادلة «القصف بالقصف»

غزة، القدس المحتلة، القاهرة
العربي الجديد

فرضت المقاومة الفلسطينية معادلة «القصف بالقصف» على العدو الإسرائيلي، منذ إطلاق عملية «سيف القدس»، مساء الإثنين، رداً على اعتداءات الاحتلال على القدس المحتلة والمسجد الأقصى، ليرد الأخير عبر عملية سمّاها «حارس الأسوار» بقصف شديد على قطاع غزة لم يستثنِ المباني المدنية، موقعاً 28 شهيداً، بينهم 10 أطفال وامرأة، وأكثر من 150 جريحاً في صفوف أهالي القطاع المحاصر، حتى عصر أمس، في ظل غياب أي مؤشرات على وقف التصعيد. في المقابل، فإن المقاومة نجحت في دفع الاحتلال لوقف اعتداءاته في القدس، التي شهدت أمس هدوءاً نسبياً بعد يوم عنيف أوقع ما يزيد عن 600 إصابة في صفوف الفلسطينيين يوم الإثنين وحده.

وأطرت المقاومة الفلسطينية المستوطنات القريبة من قطاع غزة بالصواريخ، أمس الثلاثاء. وكانت الصواريخ تخرج من كل مكان، وفق وكالة «فرانس برس». وفي أبرز الضربات، قالت «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، في بيان ظهرا: «في ضربة صاروخية هي الأكبر من نوعها، استهدفت كتائب القسام أسدود وعسقلان بـ137 صاروخاً من العيار الثقيل خلال خمس دقائق، وما زال في جعبتنا الكثير». وأفادت صحافية في وكالة «فرانس برس» في عسقلان بأن دوي انفجار ضخم هز المدينة، «وشاهدت الناس يركضون في اتجاه المأوى مع انطلاق صافرات الإنذار بلا توقف». وقال الجيش الإسرائيلي إن أكثر من 300 صاروخ أطلقت من غزة منذ الإثنين، وأفيد عصراً بمقتل امرأتين إسرائيليتين إثر انفجار صاروخين في مدينة عسقلان أطلقا من غزة. في المقابل، شنّ طيران الاحتلال غارات على مناطق متفرقة من قطاع غزة، شملت منازل مدنيين ومدرسة ومصنعاً للبلاستيك. وأفادت وزارة الصحة في قطاع غزة بسقوط 28 شهيداً، بينهم 10 أطفال وامرأة، و152 جريحاً، كحصيلة للقصف الإسرائيلي على القطاع، حتى الساعة السادسة من مساء أمس. وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن صباحاً أنه قصف 130 «هدفاً عسكرياً» في غزة. وأقر بيان صادر عن الجيش الإسرائيلي نقلته الإذاعة العسكرية، بأنه تمت مهاجمة بيوت بشكل مباشر بحجة أنها تعود إلى قيادات عسكرية في «كتائب القسام». وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي هيدي زيلبرمان إن الحملة العسكرية على القطاع ستتواصل عدة أيام أخرى. وشدد على أن الغارات التي ينفذها جيشه تستهدف أهدافاً تم التخطيط للمس بها منذ أشهر طويلة. وأعلنت «سرايا القدس»، الجناح المسلح لحركة «الجهاد الإسلامي»، استشهاد 3 من قادتها، في قصف استهدف مدينة غزة. وكانت «حماس» قد أعلنت، الإثنين، مقتل قيادي فيها في غارة إسرائيلية على شمال غزة.

وتوعدت المقاومة الفلسطينية باستمرار المعركة، وقال المتحدث باسم «سرايا القدس»، أبو حمزة، في تغريدة: «لن نتوقف ما دام العدوان قائماً في القدس وغزة والضفة والداخل المحتل، ففلسطين عندنا كاملة في حدود الجغرافيا والرد». وتابع: «ردنا على استهداف المدنيين الآمنين واغتيال مجاهدينا ومجاهدي المقاومة سيكون رداً قاسياً وعلى العدو أن ينتظرنا في كل حين». من جهته، قال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية: «قررنا أن نستمر (في الرد على العدوان) ما لم يوقف الاحتلال كل مظاهر العدوان والإرهاب في القدس والمسجد الأقصى»، مشدداً على أنّ معادلة ربط غزة بالقدس ثابتة ولن تتغير، و«عندما نادت القدس لبّت غزة النداء». وأضاف في تصريح مقتضب وصل لـ«العربي الجديد»: «لقد رسخت القدس ميزان قوة جديد سياسياً وجهادياً وميدانياً على المستوى الداخلي والخارجي وإرادة شعبنا تنتصر».

من جهته، قال المتحدث باسم حركة «حماس» فوزي برهوم إنّ تعمد الاحتلال الإسرائيلي استهداف البيوت الآمنة وأطفال غزة ونسائها وقتلهم، يكشف حجم جرائمه ووحشيته، والذي أخذ على عاتقه نقل معركته مع أطفال غزة وبيوتها بعد ما فشل في كسر إرادة وعزيمة المقاومة التي تتعامل بكل مسؤولية وواجب وطني في الدفاع عن شعبنا وحماية مصالحه، وشدد على أن «لا تراجع عن معادلة القصف بالقصف التي نفرضها المقاومة بكل قوة وسنعززها وتيرتها، وحماس ستتكبد ضربات لم تتوقعها». واوعز وزير الأمن بني غانتس، ورئيس الأركان أفيف كوخافي، باستمرار الهجمات على قطاع غزة، بالتزامن مع استدعاء جنود من الجيش إلى المستوطنات المحاذية للقطاع. وأفادت القناة الإخبارية الإسرائيلية «13» بأنه «تم استدعاء جنود من الجيش الإسرائيلي لتعزيز الأمن في التجمعات القريبة من قطاع غزة». وفي سياق متصل، قال الجيش الإسرائيلي في بيان وزعه على وسائل الإعلام، إن كوخافي «أوعز لقواته بمواصلة استهداف مواقع تابعة لحماس والجهاد الإسلامي في غزة». وأضاف البيان أن كوخافي أوعز عقب جلسة لتقييم الوضع في القطاع، بمواصلة استهداف مواقع إنتاج وتخزين وسائل قتالية تابعة لـ«حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وتوسيع الغارات لتطاول أهدافاً أخرى. ونقل عن كوخافي قوله: «يجب مواصلة استهداف نشطاء حماس والجهاد مهما كانوا مثلما يجري منذ بداية العملية». وتابع البيان: «بالإضافة إلى ذلك، أمر رئيس الأركان بتعزيز فرقة غزة بقوات إضافية تشمل ألوية مشاة ومدرعات، بالإضافة إلى مواصلة جاهزية قوات الدفاع الجوي والاستخبارات والجو».

ويبدو أن الاحتلال لا يريد وقف ضرباته قبل تنفيذ مجموعة من الأهداف وضعها في وقت مسبق، إذ كشفت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد»، أن الرد الإسرائيلي على الاتصالات المصرية بشأن التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار «جاء بأنه ليس الآن وأنه لن يتم الالتفات لأي اتصالات قبل تنفيذ خطة الردع التي أقرها الكابينت». وبحسب المصادر، فإن القاهرة وخلال اتصالاتها مع قيادات في فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة وعلى رأسها «حماس»، أعطت «ضوءاً أخضر داعماً لتصعيد أعمال المقاومة خلال الساعات الأخيرة» بسبب الرد الإسرائيلي، وذلك فيما طاولت ضربات المقاومة العمق الإسرائيلي، والأحياء السكنية في المستوطنات المتاخمة لغزة، بالشكل الذي سيجبر الحكومة الإسرائيلية على السعي مجدداً نحو مصر لطلب المساعدة. وقالت المصادر «سرعة تحول الموقف المصري بعد الردود الإسرائيلية كان لها ما قبلها، بسبب عدم الرضا المصري عن كثير من التحركات الإسرائيلية الأخيرة التي تمت باتفاق مع أطراف عربية، واستبعاد مصر من المشاورات الخاصة بها». وبحسب المصادر، فإنه «حتى فجر الخميس سيكون هناك تصعيد كبير للوضع في الأراضي الفلسطينية، في ظل خطط المقاومة للرد على الأفعال الإسرائيلية»، مشيرة إلى أن «إسرائيل استبقت التصعيد بجدول زمني لردها ولضرباتها التي تريد تنفيذها، ولا ترغب في منع تلك العمليات من جانبها لحين الانتهاء منها، وهو ما جعلها لا تتجاوب مع الاتصالات المصرية الأولية، على اعتبار أنها ستقوم بالاتصال بالمسؤولين في مصر بعد ذلك للضغط على الفصائل بعد أنتهاء خطتها ومنع التصعيد من جانب القطاع، وهو ما سيؤدي حتماً إلى وضع الجانب المصري في موقف حرج وقتها، لذلك كان الموقف المصري السامح بالضغط من جانب الفصائل على الاحتلال لإجباره بسرعة على التجاوب مع الجهود المصرية والدولية لوقف نزيف الدماء».

كما كشفت مصادر مصرية أخرى لـ«العربي الجديد»، أن قيادة المكتب السياسي لـ«حماس» في غزة أبلغت المسؤولين بجهاز المخابرات العامة المصرية برفض المقاومة الانخراط في أي مفاوضات قبل تنفيذ الاحتلال المطالب التي أعلنتها المقاومة بسحب جنود الاحتلال من داخل حرم المسجد الأقصى، والإفراج عن كافة المعتقلين منذ اندلاع الأزمة الأخيرة الخاصة بتهجير أهالي حي الشيخ جراح بالقدس، ووقف كافة القرارات الإسرائيلية في هذا الخصوص. ويستند العدوان الإسرائيلي أيضاً على موقف غربي داعم، ترجم خصوصاً في موقف لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الإثنين، الذي قال إن الهجمات الصاروخية لـ«حماس» «يجب أن تتوقف فوراً»، مؤيداً «حق إسرائيل بالرد».

من آثار القصف على دير البلح في غزة (عباس جاد الله/الأناضول)

تنسيق قطري ـ تركي بشأن العدوان

بحث الرئيس التركي رجب طيب اردوغان مع امير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، امس الثلاثاء، هاتفيا، بشأن اعتداءات اسرائيل على المسجد الاقصى والفلسطينيين، وفق بيان صادر عن رئاسة دائرة الاتصال في الرئاسة التركية. واوضح البيان ان اردوغان والشيخ تميم تناولا آخر المستجدات في القدس المحتلة. واكد اردوغان اهمية العمل الذي ستقوم به تركيا وقطر من اجل حشد دول المنطقة والراي العام العالمي ضد الهجمات الاسرائيلية.

سقوط 28 شهيداً بينهم 10 أطفال وامرأة في غزة حتى عصر أمس

استهداف أسدود وعسقلان بـ137 صاروخاً ثقيلاً خلال 5 دقائق

دعوة أردنية لقطع العلاقات

طالب 92 عضوا من اصل 130 في مجلس النواب الاردني (الغرفة الاولى للبرلمان)، امس، حكومة بلادهم بقطع العلاقات مع اسرائيل وطرد سفيرها ايتان سوركيس، وسحب سفير المملكة غسان المجالي لدى تل ابيب. وجاء ذلك في مذكرة دان فيها النواب الاعتداء على القدس المحتلة والمسجد الاقصى، وجرى توجيهها الى رئيس الوزراء بشر الخصاونة. ووصف النواب طبهم بانه «رد فعل على انتهاكات الصهاينة بحق المقدسات وسياسات تهجير الفلسطينيين».

للحديث تتمة...

الجزائر... فرز مسبق وحيرة كبرى

عثمان لحياني

من الصعوبة بمكان فهم المنطق السياسي وتطبيقاته والقواعد التي تحكم سلوك السلطة في الجزائر. فثمة تناقضات كثيرة تجعل المتابع لتطور سلوك المؤسسة الرسمية، سواء كان فاعلاً في المشهد أو مجرد مراقب، في حيرة كبيرة.

منذ أكثر من سنتين، ظلت السلطة، والمدافعين عن خياراتها من أحزاب الموالاة وشخصيات وإعلاميين، تدعو شباب الحراك إلى الانتظام في أحزاب سياسية أو تنظيمات مدنية، بهدف تجديد الساحة السياسية.

بدلاً من الاستمرار في التظاهر في الشارع، قد تبدو الفكرة جيدة نظرياً، والرئيس الجزائري عبد المجيد تبون نفسه قال، في حوار تلفزيوني، إن إنشاء الأحزاب السياسية في الجزائر ممكن بمجرد إيداع تصريح، بناء على نص الدستور الجديد.

مجموعات كبيرة من شباب الحراك اقتنعت بهذا الخيار، وأنشأت أحزاباً (14 حتى الآن) أو تنظيمات كشكل من أشكال التنظم لدخول المعترك السياسي. لكن الصدمة الأولى أن السلطة نفسها التي تدعوهم إلى التنظم، رفضت الترخيص لهم جميعاً، من دون تفسيرات.

لا تقف المعضلة هنا، فقد ظلت السلطة تدعو الشباب للانخراط في المسار الانتخابي. جزء من شباب الحراك والناشطين والجامعيين الذين تبنّوا مطالب الحراك، اقتنعوا بإمكانية نقل الحراك من الشارع إلى المؤسسات لتحقيق المطالب والتغيير السياسي. بل إن بعضهم تحول تماماً في الموقف دفاعاً عن خيار تغيير النظام من الداخل.

لكن الصدمة كانت بانتظارهم، إذ رُفضت ملفات ترشحهم، استناداً إلى التقارير الأمنية. ليس الرفض هو المعضلة بل ما كُتب في مقررات الرفض: تهمة المشاركة في الحراك وانتقاد سياسات الدولة. نعم.

المشاركة في الحراك السلمي الذي تقول عنه السلطة إنه «مبارك». أصبحت تهمة كافية لرفض ترشح الناشطين للانتخابات البرلمانية.

واستناداً لذلك يمكن رفض ملفات ترشحهم للعمل في مجالات خدمية أو قطاعية ذات صلة بالحكومة.

لا يُعرف إلى أين تريد السلطة من شباب الحراك أن يتوجه. عندما تمنعه من حق التنظم، والترشح، والتظاهر. ومن الصعب أن تمارس السياسة في الجزائر مع نعتها بـ"غير" قواعد اللعبة كل حين، ولا تثبت على موقف وخيار وتتلاعب بتفسير القوانين. ولذلك ما زالت فجوة الثقة كبيرة بين السلطة والشارع، وما زال القطاع الغالب من الجزائريين مقتنعا بأن التغيير يبتعد أكثر من كونه يقترب.

متابعة

هدوء حذر في القدس والسلطة تقمع الغاضبين

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

بعد يوم من الاعتداءات الإسرائيلية العنيفة على الفلسطينيين في المسجد الأقصى ومحيط البلدة القديمة في القدس المحتلة، مخلّفة 612 إصابة، ساد الهدوء أمس في المدينة، بعد إطلاق فصائل المقاومة في غزة عملية ضد الاحتلال رداً على اعتداءاته في القدس. في هذه الأثناء، تواصلت ردود الفعل الدولية والممتدة بالانتهاكات الإسرائيلية ومخططات إخلاء حي الشيخ جراح المقدسي من سكانه الفلسطينيين لصالح المستوطنين. وساد الهدوء النسبي، أرجاء المسجد الأقصى، بمدينة القدس الشرقية المحتلة، منذ فجر أمس، بعد يوم من المواجهات العنيفة بين المصلين والشرطة الإسرائيلية. وأدى آلاف الفلسطينيين صلاة الفجر في المسجد، بعد أن كانت الشرطة الإسرائيلية قد انسحبت منه منتصف ليل الإثنين الثلاثاء، وبانتهاء الصلاة، هتف حشد من المصلين «بالروح بالدم نفديك يا أقصى». ووجّه المصلون التحية للجناح العسكري لحركة «حماس» كتائب عز الدين القسام. ولم تُسجل اشتباكات مع الشرطة الإسرائيلية. وكان الهدوء الحذر قد أعقب ليلة عنيفة، في المسجد الأقصى، وكانت شرطة الاحتلال اقتحمت المسجد الأقصى أكثر من مرة أول من أمس الإثنين، ما أدى إلى إصابة 612 شخصاً بحسب جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية.

من جهته، قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس، إن المقدسيين أفشلوا اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى، متهماً إسرائيل بارتكاب مجازر بحق الفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة. وأشاد اشتية في حوار مع وكالة «الأناضول»، «بالصمود الفلسطيني في مدينة القدس والمسجد الأقصى، وكافة الأراضي الفلسطينية التي انتفضت دفاعاً عن المقدسات». وأضاف: «القدس أعادت وهج القضية الفلسطينية، ووحدتنا واستطاع أبناء القدس إفشال اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى». وأشار إلى أن القيادة الفلسطينية «تجري اتصالات مع العديد من الأطراف بشأن وقف النزيف الفلسطيني».

وفي مقابل الاستنكار الفلسطيني السياسي والشعبي ضد ممارسات الاحتلال، أظهرت مقاطع فيديو حصلت عليها «العربي الجديد» من نشطاء فلسطينيين، وأخرى متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، قيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بضرب عدد من النشطاء ليل الإثنين، خرجوا في مسيرة وصلت إلى جوار مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله، لإيصال رسالة إلى القيادة الفلسطينية بضرورة وقف التنسيق الأمني ومطالبتها برد قوي، كما قال النشطاء. فيما أظهرت مقاطع فيديو أخرى تفريق الأمن الفلسطيني لمسيرة مناصرة للقدس في جنين ليل الإثنين كذلك.

في هذه الأثناء، أعرب الناطق باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، روبرت كولفيل، عن بالغ قلقه إزاء تصاعد أعمال العنف الدائرة في القدس الشرقية المحتلة. وقال كولفيل في تصريح للصحافيين بمكتب الأمم المتحدة في جنيف: «ندين كافة أشكال العنف وكافة أشكال التحريض على العنف والانتهاكات القومية والاستفزازات». بدورها، عبرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في بيان أمس الثلاثاء، عن «قلقها العميق إزاء التدهور الكبير للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة». كما عبرت اللجنة عن قلقها العميق إزاء عمليات الإخلاء القسري غير قانوني». ودعا القناصل، في بيان صدر عنهم عقب الزيارة إسرائيل إلى «التحرك بشكل عاجل لتهدئة التوتر الحالي في القدس، وتجنب أعمال التحريض حول المسجد الأقصى واحترام الوضع الراهن».

في الإطار ذاته، قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، إن عمليات الإخلاء المخطط لها في حي الشيخ جراح «تأكيد على الحقد الفصل العنصري الذي يواجهها ملايين الفلسطينيين»، وذلك في سلسلة تغريدات نشرها مدير المنظمة الحقوقية الدولية في فلسطين والأراضي المحتلة، عمر شاكر، أمس الثلاثاء.

جراح أمس، الأوروبيين بضرورة محاسبة إسرائيل على ما تقوم به، وذلك خلال لقاء وفد من قناصل الدول الأوروبية أمس يتقدمهم ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين سفين كون فون بورغسدورف، وقناصل فرنسا، والسويد، وإسبانيا، وإيطاليا، بممثلي العائلات الفلسطينية المهددة بالإخلاء من منازلها في حي الشيخ جراح. وقال عارف حماد، أحد أصحاب المنازل المهددة بالإخلاء وعضو لجنة حي الشيخ جراح، خلال اللقاء: «نحن نطالبكم بمحاسبة إسرائيل، والا تظل فوق القانون»، مشدداً على أنه «لا يمكن المساواة بين العائلات والاحتلال».

من ناحيته، أكد منسق الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس زكريا عودة، على أهمية لقاء أهالي الشيخ جراح بالأوروبيين، خاصة إثر البيان الذي أصدره الاتحاد الأوروبي على خلفية ما يجري في الشيخ جراح، والذي ساوى بين العائلات المهددة بالإخلاء وسلطات الاحتلال، مطالباً إياهما وقف العنف المتبادل. وأشار عودة إلى أن وفد القناصل عرض أمس «موقفاً وزناً إذ اعتبر الإجراء الإسرائيلي بحق العائلات المقدسية غير قانوني». ودعا القناصل، في بيان صدر عنهم عقب الزيارة إسرائيل إلى «التحرك بشكل عاجل لتهدئة التوتر الحالي في القدس، وتجنب أعمال التحريض حول المسجد الأقصى واحترام الوضع الراهن».

أصيب 612 فلسطينيا باعتداءات الاحتلال في القدس يوم الإثنين

رصد

مراقبون يخشون «مظاهر الضعف» الإسرائيلية

صالح النعامي

في ظل انتقاد جنرالات احتياط ومعلقين ما سمّوه «مظاهر الضعف» الإسرائيلي، أصدر وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، أمس الثلاثاء، أمراً بتجنيد خمسة آلاف من جنود الاحتياط. وذكرت صحيفة «معاريف» أن قرار غانتس جاء بهدف تعزيز قدرة جيش الاحتلال على مواصلة تنفيذ عملية «حارس الأسوار»، التي شرع في شنّها مساء أول من أمس، الإثنين، على قطاع غزة، مشيرة إلى أن قوات الاحتياط سيتم توجيهها لتأمين المستوطنات الواقعة في محيط القطاع، إلى جانب مساهمتها في الجانب العملياتي ضمن الحملة.

من ناحية ثانية، انتقد جنرالات في الاحتياط ومعلقون في تل أبيب هذا الضعف، وفقاً للمواجهة المتواصلة مع حركة «حماس» في غزة. وقال الرئيس السابق للدائرة السياسية والأمنية في وزارة الأمن الإسرائيلية، الجنرال عاموس جلعاد، إن المواجهة الحالية أثبتت أن «حركة حماس تحولت إلى طرف هائل التأثير بات بإمكانه أن يملي علينا شروطه». وفي مقابلة مع إذاعة «إف إم 103»، ونقل نصها موقع صحيفة «معاريف»، أوضح جلعاد، الذي يرأس حالياً «معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية»، التابع لـ«مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات»، أن إسرائيل فقدت القدرة على التفكير الاستراتيجي، ما جعلها تنقاد خلف مخططات «حماس». وهذا ما سمح للأخيرة بمحاولة فرض معادلات حسب شروطها، ومكّن الحركة من تعزيز مكانتها السياسية والاستراتيجية في مواجهة السلطة الفلسطينية. وهاجم جلعاد ما سماه «غياب القيادة» في سلوك المستوى السياسي في تل أبيب، مشيراً إلى أن هذا المستوى يدير سياساته تجاه الفلسطينيين من دون إجراء الاستشارات اللازمة، خصوصاً في حالة انعدام الثقة بين الأحزاب التي تشكل الحكومة الحالية. أما الكاتب الإسرائيلي نداف شرغاي، فقد حذر في مقال نشرته صحيفة «إسرائيل هيوم» اليمينية، من أن الخضوع الإسرائيلي في القدس المحتلة، كما عكست ذلك الاستجابة لمطالب الفلسطينيين المتعلقة بالمدينة، يفسر على أنه «مظاهر ضعف وخضوع» سيدفع نحو مزيد من التصعيد والتدهور. وادّعى أن استجابة تل أبيب للمطالب الفلسطينية في المسجد الأقصى والقدس الشرقية أغرت الفلسطينيين بتجاوز «الخطوط الحمراء». من جهته، عدّ الكاتب بن كاسبيت، في مقال نشرته «معاريف»، استهداف القدس بصواريخ غزة بأنها «صورة الانتصار لحماس»، مشدّداً على أن هذا التطور جاء نتاج سياسات بنيامين نتنياهو، الذي تجنب استئصال حركة حماس»، من ناحيته، دعا المعلق العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت» اليكس فيشمان إلى عدم السماح لحركة «حماس» بتحقيق هدفها الاستراتيجي، بأن يتم إضفاء شرعية على قيادتها «الأمة الفلسطينية». وفي تحليل نشرته الصحيفة، لفت فيشمان إلى أن الحركة بهدف تحقيق هذا الهدف عمدت إلى تكثيف مجال عملياتها ليس في غزة فحسب، بل في الضفة الغربية المحتلة والقدس ومناطق الداخل. ودعا إلى تكثيف عمليات استهداف «حماس» بهدف ثنيها عن محاولة تحقيق هدفها الاستراتيجي.

وفي السياق، طالب زعيم تحالف «الصهيونية الدينية» و«الحركة الكهانية» بتسلل سموتريتش إلى «السماح للجيش باقتحام المدن الإسرائيلية المختلطة التي يقطن فيها يهود إلى جانب عرب، وفرض حظر التجول فيها بهدف منع التظاهرات التي ينظمها فلسطينيو الداخل». ونقلت صحيفة «إسرائيل هيوم» عن سموتريتش قوله: «لا يدور الحديث عن أعمال شغب، بل هذه عمليات إرهابية يتوجب اجتثاثها والقضاء عليها».

في غضون ذلك، تفاوتت التقديرات الإسرائيلية بشأن الفترة الزمنية التي ستستغرقها العملية العسكرية التي تشنها تل أبيب حالياً ضد قطاع غزة، والتي أطلقت عليها أسم «حارس الأسوار»، فيما سمّت المقاومة الفلسطينية عمليتها بـ«سيف القدس». وفي حين قدّر المتحدث العسكري باسم الجيش الإسرائيلي هيدي زيلبرمان أن تستغرق العملية أياماً، سرّبت أوساط سياسية وعسكرية إلى المعلقة السياسية في قناة «12» دانا فايس، تقديرات تفيد بأن العملية ستستغرق «وقتاً طويلاً».

ووفق التقديرات، هناك جملة من العوامل التي تدفع جيش الاحتلال لمواصلة العملية العسكرية لفترة طويلة، وعلى رأسها خشية إسرائيل من نجاح حركة «حماس» في فرض معادلة جديدة في معادلة الردع بينهما، تتمثل في إضفاء شرعية على عمليات الحركة العسكرية، رداً على السلوك الإسرائيلي في القدس. ويعي الاحتلال أن نجاح «حماس» في تحقيق هذا الهدف، الذي عبّر عنه بشكل واضح وصريح كل من القائد العام لـ«كتائب القسام» محمد الضيف، ورئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، سيمثل تحولاً جذرياً في اتجاه المواجهة. وهذا سيدفع إسرائيل إلى تكثيف عملياتها في غزة بحيث تسفر العملية في النهاية عن إقناع «حماس» بالتراجع عن محاولة فرض هذه المعادلة. في الوقت ذاته، فإن إسرائيل ستستغل اندلاع المواجهة الحالية في ضرب بنك الأهداف الذي أعده جيشها مسبقاً، بناء على معلومات استخبارية، ويتعلق بمقدرات المقاومة المادية والبشرية.

اتقد المعلقون فرض «حماس» شروطها (فرانس برس)

شرق غرب

بلدات الداخل الفلسطيني تتظاهر نصرة للقدس وغزة

تظاهر المئات من فلسطينيي الداخل المحتل، أمس الثلاثاء، نصرة للقدس والأقصى، وإسناداً لأهالي حي الشيخ جراح. وخرجت تظاهرات في بلدات عدة في الجليل والمثلث والنقب والمدن الساحلية الفلسطينية يافا وحيفا والرملة. ونظمت التظاهرات من قبل اللجان الشعبية والحركات الوطنية في البلدات العربية. وأغلق المحتجون عدة مفارق وشوارع رئيسية وأشعلوا النيران، فيما اعتدت الشرطة عليهم بالقنابل الصوتية والغاز.

(العربي الجديد)

إصابات في الضفة

أصيب عدد من الفلسطينيين بالاختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، في بلدة تقوع شرق بيت لحم جنوب الضفة الغربية، فيما أغلقت تلك القوات المدخلين الشمالي والغربي للبلدة بالبوابات الحديدية، وفق ما أفادت به مصادر صحافية. واعتقلت قوات الاحتلال 13 فلسطينياً خلال اقتحامات بمناطق عدة من الضفة الغربية، إضافة إلى اعتقال فتاة فلسطينية على حاجز حوارة جنوب نابلس.

(العربي الجديد)

إسرائيل اعتقلت 402 فلسطيني في إبريل

ذكرت مؤسسات حقوقية فلسطينية، أمس الثلاثاء، أن قوات الاحتلال اعتقلت خلال إبريل/ نيسان الماضي 402 من الفلسطينيين، نحو نصفهم من مدينة القدس المحتلة. وذكرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان ومركز معلومات وادي حلوة – القدس، في تقرير مشترك، أن من بين المعتقلين الشهر الماضي 61 طفلاً وسبع نساء. وأوضحت أن «عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حتى نهاية إبريل نحو 4400 أسير».

(رويترز)

امير الكويت يستنكر

استنكر أمير الكويت نواف الأحمد الجابر الصباح (الصورة)، أمس الثلاثاء، التصعيد المأساوي لقوات الاحتلال ضد المصلين في المسجد الأقصى، مطالباً إسرائيل «بالتوقف عنها على الفور واحترام حق الفلسطينيين بممارسة شعائرهم في القدس» المحتلة. وأكد وقوف الكويت إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعم كافة الجهود الرامية للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

(قنا)

الصفدي وبن فرحان يدعوان لحماية الفلسطينيين

شدد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي ونظيره السعودي فيصل بن فرحان، في اتصال هاتفي أمس الثلاثاء، على «ضرورة بلورة جهد دولي فاعل لحماية الفلسطينيين من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية». وأكدا، بحسب بيان للخارجية الأردنية، أن «استعادة الهدوء يتطلب وقف إسرائيل جميع انتهاكاتها في الحرم القدسي». وحذرا من «تبعات استمرار الانتهاكات في المقدسات، وتهجير أهل الشيخ جراح من بيوتهم ومن الاستمرار في العدوان على غزة».

(العربي الجديد)

تقرير

تستعدّ مصر لإطلاق «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان»، في يونيو/ حزيران أو يوليو/ تموز المقبلين، وسط أجواء توحي بأنها تقدمّ جديداً للشارع المصري، في ظلّ ترقّب المعارضين، وخشيتهم من تدخل الأجهزة الأمنية في تغيير مسار الاستراتيجية

اعتقلت السلطات العديد من النشطاء بسبب تظاهرهم سلميا (الناطور)

استراتيجية حقوق الإنسان

مصر: تعهدات إيجابية تصطدم بتوجهات النظام

القاهرة ـ العربي الجديد

كشفت مصادر حكومية وأخرى حقوقية لـ«العربي الجديد»، عن صدور تعهدات بالعمل على تحقيق تقدّم ملموس في مجال الحقوق السياسية، من اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لمجلس الوزراء المصري. وقد شُكّلت اللجنة أساساً من سفراء ومستشارين في وزارة الخارجية، خلال جولة مراجعة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر، التي أعدّتها اللجنة، وعقدت بشأنها اجتماعات عدة خلال الأيام الماضية مع أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ وممثلين لبعض منظمات المجتمع المدني وشخصيات حقوقية، تمهيداً لاعتماد الاستراتيجية وإعلانها نهائياً خلال يونيو/ حزيران أو يوليو/ تموز المقبلين.

وذكرت المصادر التي شاركت في الاجتماعات التي أجريت عن بُعد، أن هناك توافقاً واسعاً على معظم محتويات الاستراتيجية، وترحيباً بكونها أول وثيقة حكومية تتحدث بصورة صريحة وإيجابية عن الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية للشعب المصري. وأضافت أن صياغتها معبّرة عن «وجود تقدّم في تفهم أن يكون للدولة مثل هذا الخطاب المنفتح تجاه حقوق الإنسان، وعدم اقتصاره، كما جرت العادة في السنوات الأخيرة خصوصاً في الخطابات الرسمية السياسية، على الحقوق الاقتصادية وازدراء الحقوق المرتبطة بممارسة العمل السياسي والإعلامي والأنشطة المدنية».

وأوضحت المصادر أن قرار الحكومة بتوسيع مشاركة الحقوقيين من المجتمع المدني في الهيئة الاستشارية للاستراتيجية، لتشمل كلا من المحامين نجاد البرعي ونهاد أبو القمصان وعصام شيحة وأيمن عقيل، إلى جانب الأعضاء السابقين منى ذو الفقار ونيفين مسعد وسامح فوزي وعلاء شلبي ومحسن عوض، لاقى ترحيباً كبيراً بين الأوساط الحقوقية. وأشارت إلى أن اختيار البرعي تحديداً استهدف توجيه رسالة طمأنة لمنظمات المجتمع المدني الليبرالية واليسارية، بما في ذلك تلك التي ما زالت متهمة في قضية التمويل الأجنبي 173 لسنة 2011 والمتحفظ على أموالها والممنوعة قياداتها من السفر، بفتح قناة مباشرة للتواصل معها من خلال البرعي وغيره من الشخصيات غير المحسوبة على النظام الحاكم في استشارية اللجنة الدائمة، علماً أن البرعي هو المحامي الخاص ببعض تلك المنظمات بالفعل.

لكن في الوقت نفسه، أشارت المصادر إلى أن التعهدات الحكومية بتحسين الأوضاع الحقوقية يبقى محل شك بالنظر إلى السلطات الفعلية للجنة الدائمة، والتي لا تقارن بسلطة المخابرات العامة والأمن الوطني، وقياساً بما أسفرت عنه المناقشات التي دارت في مجلسي النواب والشيوخ، وهي مناقشات أهملت بشكل كبير اهتمامات الجماعة الحقوقية والنشطاء السياسيين والمدنيين، وركّزت أكثر على «شكل الاستراتيجية» وطريقة تسويقها وترويجها في الخارج، رابطة بين مساعي الدولة في هذا السياق والخطوات التي تبذلها لتحسين صورتها في العواصم الغربية من دون تحقيق تقدم يذكر على الصعيد المحلي. ومن بين هذه الخطوات استمرار إصدار قرارات بإخراج منظمات ليس لها نشاط، ولا تمارس العمل الحقوقي في الأساس، من قائمة الاتهام في قضية التمويل الأجنبي، وإصدار قرارات عفو تشمل السجناء الجنائيين العاديين وليس السياسيين، وقصر إخلاء السبيل بالنسبة للمعتقلين والمحبوسين احتياطياً على الصحافيين، وغيرها من صور الادعاء بوجود انفراجة من دون تأثير حقيقي.

وعلى الرغم من التعهد بالعمل على تحسين الأوضاع، فإن أعضاء في اللجنة الدائمة قالوا خلال المناقشات التي جرت بشأن الاستراتيجية وتبعاتها، بحسب المصادر، إنها غير مختصة في البت في بنود مبادرة «أول سبع خطوات»، التي أطلقتها خمس منظمات حقوقية، الأسبوع الماضي، وتشمل سبعة إجراءات محددة من أجل وقف التدهور غير المسبوق الذي تشهده مصر في أوضاع حقوق الإنسان على مدى الأعوام الماضية. والمنظمات هي: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير، ومركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب، والشبكة العربية لمعلومات الحقوق الإنسان، ودعمتها في ما بعد منظمة العفو الدولية.

وذكرت المصادر أن أعضاء اللجنة قالوا بصورة غير رسمية إن هناك خطوات خاصة بالمبادرة تتعلق بقرارات أمنية وسيادية وقضائية. وذكر هؤلاء أن الأمر يتعلق بمسائل الإفراج عن السجناء السياسيين المحبوسين احتياطياً أو المحكوم عليهم من جميع التيارات السياسية بالآلاف بسبب نشاطهم السلمي، وإنهاء الحبس الاحتياطي المطول ومفتوح المدة ووقف «تدوير» السجناء السياسيين كمتهمين في عدة قضايا لإبقائهم في السجون، ورفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 2017 بمخالفة للدستور، وتأجيل تنفيذ جميع أحكام الإعدام الصادرة في قضايا جنائية أو سياسية وعرضها على لجنة مختصة للعفو الرئاسي قبل تنفيذها.

في هذا الإطار، عبّر أعضاء اللجنة عن دعم «بعض الأجهزة» لمد جسور التفاهم مع المجتمع المدني الداخلي والخارجي، وإعادة العمل بقرارات العفو الرئاسي عن المحكومين، لكن بسبب تعنّت أجهزة أخرى، لا يُعرف تحديداً موعد بدء التفكير في تفعيل هذه الخطوة. وحذّروا من أن دعوات التظاهر المتكررة بين حين وآخر، خصوصاً من المقاول محمد علي المقيم خارج البلاد (وأحدثها الدعوة للتظاهر في 10 يونيو/ حزيران المقبل)، تمنح الفرصة لبعض الدوائر داخل الرئاسة والأجهزة الأمنية لإبطاء الاستجابة للتوصيات والوساطات المختلفة في سبيل الانفراجة.

في المقابل، قال أعضاء من اللجنة إنه من الممكن العمل على حلحلة ثلاثة ملفات، أحدها تحدثت عنه جميع الوفود الغربية التي ناقشت في القاهرة الوضع الحقوقي، وهو إنهاء الملاحقة الجنائية للنشطاء الحقوقيين وإغلاق قضية التمويل الأجنبي تماماً، وثانيها رفع الحجب عن مواقع الإنترنت والصحف الرقمية، والتي يبلغ عددها أكثر من 600 موقع بحسب تقديرات مؤسسة حرية الفكر والتعبير. أما الملف الثالث الذي أبدى أعضاء اللجنة الدائمة استعدادهم للحديث بشأنه أيضاً، فهو سحب مشروع قانون الأحوال الشخصية وإطلاق حوار مجتمعي بشأن قانون عادل للأسرة يكفل الحقوق المتساوية للنساء. وبحسب المصادر، فقد بدأت الاتصالات بالفعل في هذا الملف بدعم من المجلس القومي للمرأة، ومن الأفكار المطروحة بشأنه تشكيل لجنة قانونية دينية حقوقية معلنة لإعادة النظر في بعض المواد.

سقوط العفو

ذكرت مصادر أمنية لـ«العربي الجديد» أن بعض قيادات الأمن الوطني اقترحت إصدار عفو عن بعض المحكومين الذين قضوا نصف المدة في قضايا التظاهر والانتماء لجماعة «الإخوان المسلمين»، غير المدانين بارتكاب جرائم عنف، بمناسبة عيد الفطر، إلا أن الخلافات عطلت هذا المقترح.

الحدث

يحاول النظام السوري تسويق نفسه لدى الشارع الموالي له، لدفعه إلى التصويت لبشار الأسد في الانتخابات الرئاسية، بهدف إقناع المجتمع الدولي بنتائجها، المحسومة سلفاً

النظام يحمّل انتخاباته

محاولة من الأسد لحشد مشاركة شعبية

أمين العاصي

فور إعلان «المحكمة الدستورية العليا»، التابعة للنظام السوري، عن القائمة النهائية للمرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، في الانتخابات التي سيجريها النظام في 26 مايو/أيار الحالي، وفق دستور 2012، بدأ رئيس النظام بشار الأسد بإصدار قرارات ومراسيم تندرج في سياق محاولاته إضفاء شرعية على هذه الانتخابات، التي ترفضها المعارضة السورية، ويعتبرها المجتمع الدولي مزيفة وبلا قيمة سياسية.

ونصّ مرسوم جديد على تسريح فئات محددة وفقاً لإمكانية الاستغناء عن خدماتهم. وشمل الضباط المحتفظ بهم الملتحقين بالخدمة الاحتياطية ممّن بلغت خدمتهم الاحتياطية الفعلية سنتين فأكثر حتى نهاية مايو الحالي، والأطباء البشريين الاختصاصيين في إدارة الخدمات الطبية ممّن بلغت خدمتهم الاحتياطية الفعلية سنتين فأكثر حتى نهاية الشهر الحالي، وصف الضباط والأفراد المحتفظ بهم والملتحقين بالخدمة الاحتياطية ممّن بلغت خدمتهم الاحتياطية الفعلية ليس أقل من سبع سنوات ونصف السنة.

وكان رئيس «المحكمة الدستورية العليا» محمد جهاد اللحام أعلن، الإثنين الماضي، أنّ المحكمة قررت اعتماد المرشحين النهائيين للانتخابات الرئاسية من دون تغيير. وأقرّ الإعلان النهائي للمحكمة، التي يعيّن بشار الأسد رئيسها وأعضاءها، قائمة المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، وهم: عبد الله سلوم عبد الله، وبشار حافظ الأسد، ومحمود أحمد مرعي، وأصدر الأسد، الإثنين، أمراً إدارياً بإنهاء الاحتفاظ والاستدعاء للضباط، وصف الضباط، والأفراد الاحتياطيين العاملين في جيش النظام اعتباراً من بداية يونيو/حزيران المقبل، بشرط توفر الإمكانية للاستغناء عن خدماتهم، وفق ما نقلت صفحة «رئاسة الجمهورية» التي يديرها المكتب الإعلامي في القصر الجمهوري.

وسبق قرار إنهاء الاحتفاظ والاستدعاء إلى قوات النظام عملية ضبط قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأميركي، فاستقرت عند سقف الـ 3000 ليرة مقابل الدولار الواحد. وكانت الليرة السورية شهدت تراجعاً غير مسبوق أمام الدولار الأميركي في الربع الأول من العام الحالي، وهو ما أدى إلى ارتفاع وُصف بـ«الجنوني» في أسعار المواد الغذائية. وأكدت مصادر مطلعة في دمشق، لـ «العربي الجديد»، أن النظام «تعمّد اختلاق أزمات معيشية قبيل الانتخابات، ومن ثم حلّ جانب منها لإقناع الشارع الموالي أنه لا يزال قادراً على التصدي للمشاكل، لدفع هذا الشارع إلى التصويت». وأشارت إلى أنه «على الرغم من أن نتائج الانتخابات محسومة لصالح بشار الأسد، إلا أن الأخير يريد طوابير أمام صناديق الانتخاب، في محاولة تبدو غير مجدية لإقناع المجتمع الدولي بنتائج هذه الانتخابات». وبيّنت أن النظام «شرع في الدعاية لهذه الانتخابات في المدن الكبرى الخاضعة له»، مضيفة: أغلب السوريين في هذه المدن غير مكترثين بها، لأنهم يعلمون أنها لن تكون خطوة في طريق حل أزمة تطحنهم منذ أكثر من 10 سنوات.

وكانت المناطق الخاضعة لسيطرة النظام قد عاشت أزمات معيشية متلاحقة، من ذلك سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، إلى ارتفاع الأسعار وانعدام المحروقات. وشهدت هذه المناطق، خصوصاً في المدن الكبرى، طوابير أمام الأفران ومحطات الوقود، تناقلت صورها وسائل الإعلام. ويحاول النظام بين فترة وأخرى تخفيف الأعباء المعيشية عن الموظفين في حكومته من خلال إعطاء «منح مالية» لهم لا تتعدى العشرين دولاراً أميركياً.

ولا يعترف المجتمع الدولي بهذه الانتخابات ونتائجها، لأنها تتجاوز قرارات دولية، أبرزها القرار 2254 الذي صدر أواخر 2015، وحدد خريطة طريق للحل السياسي في سورية تنهض به هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات. واستبقت الولايات المتحدة هذه الانتخابات بالتأكيد على لسان مندوبتها لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي أخيراً، أن «ما تُسمى الانتخابات الرئاسية، التي يخطط نظام الأسد لإجرائها، لن تكون حرة ولا نزيهة، بل مزيفة ولا تمثل الشعب السوري». ووضع النظام العراقيل أمام الأمم المتحدة كي لا تنجح المفاوضات بينه وبين المعارضة، التي تؤكد من خلال تياراتها المختلفة أن هذه الانتخابات لا قيمة سياسية أو قانونية أو شرعية لها، لأنها لا تجري في السياق الذي نص عليه قرار مجلس الأمن 2254.

من جهته، رأى الباحث في مركز «جسور» للدراسات، وائل علوان أنه «لا يوجد رابط مباشر بين قرار إنهاء الاحتفاظ والاستدعاء إلى الجيش وبين المسرحية الانتخابية التي يستعد النظام لإجرائها». وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»: «هذا القرار مرتبط بالعجز الحكومي الذي وصل إلى مستوى غير مسبوق». وتابع: صحيح أن جانباً من أزمة المحروقات حُلّ بعد وصول ناقلات نفط إيرانية إلى السواحل السورية، وصحيح أن النظام يوهم الناس أنه ضبط سعر الصرف، ولكن هناك عجز اقتصادي يصل إلى حد الانهيار، وعجز حكومي لم تستطع روسيا إيجاد حلول له.

ورأى علوان أن قرار إنهاء الاحتفاظ أو الاستدعاء إلى قوات النظام «محاولة لتخفيف العبء عن هذه القوات»، مضيفاً: لم يعد هناك دور وقيمة لجيش النظام، إنما تقوم بالمهام القتالية على الأراضي السورية قوات خاصة روسية وميليشيات محلية تابعة لوزارة الدفاع الروسية، إضافة إلى «حزب الله»، والميليشيات الإيرانية وبعض المجموعات المحلية المرتبطة بها والرديفة لها. كما يندرج القرار، وفق علوان، ضمن محاولات النظام الإيحاء بأن هناك استقراراً أمنياً وعسكرياً في المناطق الخاضعة له، مرجحاً قيام الأسد بإصدار قرارات عفو عن معتقلين ومساجين قبيل الانتخابات في 26 الشهر الحالي. وأضاف: ترتبط مسرحية الانتخابات عادة بقرارات إطلاق معتقلين، ولكنها تضبط بحيث يبقى معتقلو الرأي في السجون، ويطلق سراح المجرمين.

وكان الأسد قد أصدر، مطلع الشهر الحالي، «عفواً» عن مرتكبي جرائم المخالفات والجنح والجنايات، في سياق التحضير للانتخابات الرئاسية، بينما لا يزال عشرات الآلاف المعتقلين السياسيين، على خلفية المشاركة في الثورة السورية التي كانت بدأت في ربيع عام 2011، في سجون النظام المختلفة، ويرفض الأخير الإفراج عنهم، بل لا تزال أجهزته الأمنية تقتل عدداً منهم تحت التعذيب.

سبق قرار إنهاء التسريح من قوات النظام ضبط قيمة الليرة

علوان: قرار إنهاء الاستدعاء للجيش مرتبط بالعجز الحكومي

شرق غرب

العراق: «لوكهيد مارتن» تسحب موظفيها من قاعدة بلد

أعلنت شركة «لوكهيد مارتن»، إحدى أهم الشركات العسكرية الأميركية العاملة في العراق، أمس الثلاثاء، البدء بعملية سحب موظفيها الموجودين في قاعدة بلد الجوية، شمالي البلاد. وجاء الإعلان على خلفية استمرار الهجمات الصاروخية التي تنفذها فصائل مسلحة، تصنفها واشنطن على أنها موالية لإيران، على القاعدة التي توجد فيها الشركة ضمن عقد مع وزارة الدفاع العراقية لصيانة طائرات «أف 16» العراقية.
(العربي الجديد)

السيسي للمصريين: من فضلكم اقلقوا من سد النهضة

اعتبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الثلاثاء، أن مسار التفاوض حول سد النهضة الإثيوبي يتطلب الصبر والتأني وعدم استعجال النتائج، موجهاً حديثه للمصريين بالقول: «من فضلكم اقلقوا لأن هذا طبيعي، لكن ثقوا في الله وفي بلدكم وفي قدراتها». وأضاف، خلال حضوره حفل افتتاح عدد من المشاريع بالإسماعيلية وهيئة قناة السويس، أن الحفاظ على حقوق مصر المائية أمر لا يمكن التفريط فيه، ولا السماح بتجاوزه تحت أي ظرف.
(العربي الجديد)

سورية: مقتل جندي تركي وإصابة 4 آخرين

أعلنت وزارة الدفاع التركية، مساء أول من أمس الاثنين، أن هجوماً صاروخياً على قافلة إمداد عسكرية تركية في محافظة إدلب، شمالي غرب سورية، أسفر عن مقتل جندي وإصابة أربعة آخرين. وأضافت الوزارة أن القوات التركية ردت على الهجوم بإطلاق النار على أهداف رصدتها في المنطقة، لكن البيان خلا من التفاصيل بشأن الهجوم أو الجهة المسؤولة عنه.
(أسوشييتد برس)

إضاءة

القدس والموت في السجون يحييان روابط الأولتراس

لم تصمت رابطة «ولتراس الزمالك» حيال ما يجري في القدس المحتلة، فيما فتحت «ولتراس اهلاوي» الباب أمام قضية الأهمال بالسجون

القاهرة ـ العربي الجديد

على الرغم من غياب روابط الألولتراس عن المشهد السياسي في مصر، إلا أنها بقيت حاضرة في الكثير من القضايا، على الرغم من القمع الذي أسكت الكثير من الأصوات في الداخل. وأعاد تطوران في الأيام الأخيرة هذه الروابط إلى المشهد، الأول وفاة الشاب علاء خالد داخل سجن طرة نتيجة الإهمال الطبي، وهو الذي أوقف بتهمة تأسيس وتولي قيادة جماعة إرهابية، والانضمام إلى جماعة إرهابية، في قضية إعادة إحياء رابطة «ولتراس الأهلي».

أما التطور الثاني فكان البيان الصادر عن «أولتراس الزمالك»، تعليقاً على ما يجري من اعتداءات إسرائيلية على الفلسطينيين في ساحات المسجد الأقصى والقدس المحتلة، وفاق في قوة موقفه الكثير من مواقف الشجب والإدانة التي صدرت عن جهات رسمية مصرية. وفتحت رابطة «ولتراس أهلاوي»، من دون أن تدري، الباب على مصراعيه لقضية الإهمال الطبي المتعمد في السجون، بعد وفاة الشاب علاء خالد، والبالغ من العمر 23 عاماً والطالب بكلية هندسة البترول، داخل محبسه نتيجة الإهمال الطبي، إذ كان يعاني من مشاكل في القلب.

وبعد خالد، رابع حالة وفاة في السجون ومقار الاحتجاز الرسمية في مايو/أيار الحالي وحده، والرقم 19 منذ مطلع العام الحالي 2021. خالد، كان متهماً في القضية رقم 260 لسنة 2021، حصر أمن دولة عليا، بالمشاركة مع آخرين في تأسيس وتولي قيادة جماعة إرهابية، والانضمام إلى جماعة إرهابية، في إعادة إحياء رابطة «ولتراس الأهلي»، على خلفية اشتراكه في تجمهر لتشجيع النادي الأهلي قبل سفره إلى بطولة كأس العالم للأندية في قطر، وإحياء ذكرى 74 قتيلاً من جمهور النادي الأهلي في ذكرى وفاتهم في استاد بورسعيد في الأول من فبراير/شباط 2012، بعد إغلاق بوابات الخروج على مشجعي فريقي الأهلي والمصري البورسعيدي، فيما عرفت بـ«مباراة الموت».

وما بين 4 و6 فبراير/شباط الماضي، قررت نيابة أمن الدولة، حبس عدد من الشباب على ذمة القضية 260 لسنة 2021 أمن دولة، وذلك بعد اتهامهم بالانضمام لجماعة إرهابية، هي «أولتراس أهلاوي»، والاشتراك في تجمهر مكون من أكثر من 5 أفراد، وذلك على خلفية تشجيعهم النادي الأهلي قبل سفره لبطولة كأس العالم للأندية في قطر، وإحياء ذكرى 74 ضحية من جمهور النادي الأهلي في ذكرى وفاتهم. وكان عدد من الشباب من جماهير النادي الأهلي رفعوا لافتة دونوا عليها عبارات تشجيعية لدعم النادي الأهلي قبل سفره لبطولة كأس العالم في قطر في 1 فبراير الماضي، ووقفوا فيها أمام مقر النادي أثناء خروج اللاعبين بعد انتهائهم من التمرين. ولإحياء ذكرى ضحايا جمهور النادي الأهلي قاموا بشراء قطعة قماش بطول 12 متراً، دوّنوا عليها عبارة «على العهد باقون»، ووقفوا على الأوتوستراد قاطعين الطرق في مقابل السيارات لمدة دقيقة. ومع انتشار فيديو الحدث على مواقع التواصل الاجتماعي، قام الأمن الوطني بتفريغ الكاميرات على الطريق وكذلك الفيديو المنشور، وتم التعرف على واحد منهم، والذي قام بالإرشاد عن الخمسة الباقين، والقي القبض عليهم جميعاً. عربياً، وعلى الرغم مما تواجهه روابط الألولتراس من قمع، لم تصمت رابطة «ولتراس الزمالك» (ولتراس وايت نايتس)، على ما يجري في القدس المحتلة. وأصدرت بياناً قوياً، قالت فيه «فلسطين يا غالية... طالما كانت راياتك خفاقة في كل مدارجنا، وطالما تغنّينا باسمك في كل أرض وطأتها أقدامنا، فليس بالغريب على من جعلوا فلسطين قضيتهم أن ينادوا بحرية كامل أراضيها، في كل وقت وفي كل زمان». وأضافت «لا جديد يُذكر في وصف حالة الصمت التام للمجتمع الدولي والعربي من قبله عما يمُر به أخُوة العروبة في فلسطين، من قمع من مُحتل جبان يستخدم سلاحه في مواجهة أطفال أبرياء، لا يملكون سوى إيمانهم بحتمية زوال دولة صهيونية، ووضع حجر أساسها على أنقاض أغصان الزيتون... نحن من موقعنا هذا، وبإيماننا التام بدورنا الهام نحو أرض العروبة ومهد الأديان، ندين كل محاولات العدو الخسيس لإجلاء أصحاب الحق من أرضهم، ونوجه كامل الدعم لكافة الشعب الفلسطيني، داعين مولانا بأن ينفُخ فيهم من روح الصبر على البلاء حتى تعود كل الأراضي المسلوبة». وطالبت كل المسؤولين في المنظومة الرياضية، وكل أصحاب الكلمة، بـ«سرعة الدعم بما يمر به أشقاؤنا في حي الشيخ جراح». كما طالبت مسؤولي قطبي الكرة المصرية من إدارات للأندية أو لاعبين، الأهلي والزمالك، بـ«التضامن في مباراة الديربي المقبلة».

تعد وفاة خالد الرابعة في السجون ومقار الاحتجاز في مايو

سجناء شيان لإحيائهم ذكرى ضحايا جمهور الأهلي (محمد الشاهد/فرانس برس)

تقرير

صراع القطب الشمالي يُحيي زمن الحرب الباردة بين موسكو والأطلسي

قواعد أميركية في النرويج

تعمل النرويج على تمتين مواقعها في مواجهة روسيا، عبر الاستعانة بالقوات الأميركية، بموجب اتفاقية لتشييد قواعد دائمة في البلاد. وتشير هذه الخطوات إلى درجة التشنّج في محيط القطب الشمالي بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، في ظلّ التسابق العسكري المحموم للسيطرة على المنطقة، في استعادة لروحية الحرب الباردة

ناصر السهلي

يبدو أن سخونة وتوتر العلاقة الغربية – الروسية يشهدان فصولاً جديدة في أقصى الشمال الأوروبي والدائرة القطبية الشمالية، في ظلّ تصعيد متبادل بين الطرفين بشكل غير مسبوق، لم يحصل إلا في زمن الحرب الباردة (1947 – 1991). وتوتر الأمر بقوة بفعل المناورات الحالية لحلف شمال الأطلسي تحت مسمى «مدافعو أوروبا 21»، التي بدأت منذ أيام وتستمر حتى 10 يونيو/ حزيران المقبل. وفتحت النرويج أبوابها للجيش الأميركي، على خلفية مخاوف جدية من تحركات عسكرية روسية، حسبما كشف الإعلام المحلي، علماً أن النرويج، العضو في حلف شمال الأطلسي، تجري بشكل دائم مناورات مشتركة في المنطقة القطبية، في محاكاة حقيقية لحرب تقع بين الغرب وروسيا. لكن علاقتها مع الولايات المتحدة تطورت بشكل ملحوظ، مع توقيع اتفاقية تستمر لعشر سنوات، تقضي بإقامة قواعد دائمة واستقبال بوارج وسفن نووية، وصلت طلائعها يوم الأحد الماضي. وتنص الاتفاقية، وفقاً لقناة «أن كي أر» النرويجية وعدد من الصحف، على السماح للولايات المتحدة بتأسيس قواعد ونشر معداتها الخاصة وجنودها وخبرائها، واستخدام قواعد الجيش النرويجي، خصوصاً في الحدود الشمالية المحاذية لروسيا.

وجاءت الاتفاقية بعد سنوات من بدء الزحف الروسي نحو الدائرة القطبية الشمالية على الحدود مع النرويج، لتثبيت وجودها العسكري، وهو ما وضع أوسلو في موقف صعب بمفردها. ولم تخف موسكو تكثيف نشر غواصاتها وسفن حربية تحت مسمى «أسطول الشمال»، وتشييد مدارج طائرات في جزر المحيط المتجمد الشمالي، في خضمّ التسابق مع الغرب على القطب الشمالي. وكشفت الاتفاقية الجديدة بين أوسلو وواشنطن، بحسب الصحافة المحلية، أنّ الجيش الأميركي «ترك عتاداً عسكرياً في الشمال النرويجي، كتحزين غير معلن، على أن يكون متاحاً في حال احتاج إليها».

ولفتت صحيفة «أفتن بوستن» النرويجية إلى أنّ الوجود الأميركي تعزز منذ عام 2018، والاتفاقية الجديدة ستمنح الجيش الأميركي للمرة الأولى صفة وجود دائم ورسمي، من دون إخبار النرويجيين عن طبيعة السلاح المنتشر في قواعد الأميركيين حتى، بل إمكانية استخدامها من دون الحاجة لإبلاغ الجيش النرويجي. وأفادت الصحيفة بأنّ الأميركيين سينشرون مقاتلات حديثة وطائرات استطلاع بشكل دائم بالإضافة إلى البحرية، والتي بدأت بالوصول. ونقلت وكالة الأنباء النرويجية «أن تي بي» عن وزير الدفاع النرويجي فرانك باكا يانسن قوله إنّ حجم الانتشار الأميركي «سيساهم بالتشارك في تحديث التدريبات والمناورات». وحاولت حكومة يمين الوسط النرويجي طمأنة معارضي القواعد الأميركية، لأنّ قوانين البلاد لا تسمح بانتشار جيوش أجنبية في زمن السلم، بقول وزيرة الخارجية إيني إريكسن إن «النشاط الأميركي سيكون بالتنسيق مع حكومة النرويج».

ونصت الاتفاقية على نشر طائرات الإنذار المبكر والاستطلاع الأميركية في قواعد ثابتة في الشمال النرويجي وقرب حدود أقصى الشمال الروسي، وهو ما لم يكن متاحاً سابقاً. ووصلت أخيراً الغواصة النووية الأميركية «يو أس أس مكسيكو» إلى منطقة تروموسو، في أقصى الشمال، للرسو في ميناء رامسوند.

> الاتفاقية ستسمح للأميركيين بنشر أسلحة واستخدامها
>
> تنوي الولايات المتحدة تعزيز جزيرة غرينلاند بقاعدة عسكرية

وتحت سطح الاتفاقية النرويجية، الأميركية يظهر أنّ سباق التسلح بين الغرب وروسيا لم يعد مجرد تكهنات، فالوجود الأميركي الدائم قبالة حدود روسيا يضع موسكو في موقف صعب، أشبه بالتطويق، إذا ما أضيف إلى ذلك أنّ كلاً من فنلندا والسويد دخلتا في اتفاقيات تعاون مع الأطلسي منذ 2015، وتعزّزت خلال العام الحالي بشكل متسارع.

وعدا النرويج، أبدت الولايات المتحدة استعدادها للتعاون مع الأطلسي والدنمارك، لزيادة الوجود العسكري في غرينلاند، معيدة إلى الأذهان قاعدة «ثول» التي برزت خلال الحرب الباردة في مواجهة الاتحاد السوفييتي سابقاً، وأثارت جدلاً حول احتوائها على أسلحة نووية في ذلك الحين. بدورها ترفع دول البلطيق، ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا، نسبة تعاونها مع دول الجوار الإسكندينافي عسكرياً. وكشف أيضاً، خلال الأيام الماضية، عن أكبر إنزال عسكري أميركي في إستونيا، عدا عن الانتشار شبه الدائم لقوات الأطلسي في ليتوانيا وبولندا منذ عام 2016.

وبالنسبة لروسيا، فإنّ البلطيق وفنلندا والسويد وجزيرة بورنهولم الدنماركية مناطق حساسة عسكرياً. بالتالي، فإنّ السيطرة الغربية فيها تعني وضع روسيا بين فكي كماشة من أقصى شمال النرويج إلى شواطئ بولندا على البلطيق، باستثناء جيب كالينينغراد، الذي نُشرت فيه صواريخ «إسكندر» وأسلحة نووية تكتيكية، بحسب أكاديمية الدفاع السويدية.

ودخلت التغيرات المناخية خلال العقد الماضي على الخط، مع بروز نوايا صينية للولوج إلى المنطقة، وإن كانت بصفة «مراقب» في «المجلس الشمالي»، الذي يضم الدول المجاورة للقطب (النرويج، السويد، الدنمارك، فنلندا، إيسلندا)، فضلاً عن أقاليم تتمتع بحكم ذاتي (جزر فارو، الاند، غرينلاند)، والعديد من المراقبين.

ولسنوات حاولت بكين إيجاد موطئ قدم لها على جزيرة غرينلاند، باقتراح إقامة مطارين ومشاريع استثمارية ضخمة. وهو ما رفضته كوبنهاغن، المسؤولة عن السياسات الدفاعية والخارجية لغرينلاند ذات الحكم الذاتي. وحاول الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الدخول على الخط من زاوية طرحه «شراء الجزيرة»، كمشروع تجاري استثماري، موتّراً علاقته بحكومة يسار الوسط، والتي ألغى بسببها زيارة له إلى الدنمارك. وكشفت التحركات العسكرية المتسارعة تزايد المخاوف الغربية من التمدد العسكري الروسي، والتحديثات التي أولاها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأسطول الشمال خلال السنوات الست الماضية.

ولاحظ محللون غربيون في السياق جهود موسكو لبناء المزيد من سفن كاسحات الجليد، والدفع بغواصات نووية أكثر إلى المنطقة. وخلال الأعوام الماضية لم تكن دول الشمال والأطلسي تتفرج على المساعي الروسية، بل وسّعت أيضاً من وجودها العسكري. وتزايدت أنشطة مثل نشر بوارج عسكرية وطائرات حربية، سواء على طول السواحل الشمالية، أو في غرينلاند، حيث عزّزت كوبنهاغن نشر مقاتلاتها وزيادة نشر عسكريين فيها، مثلما نشرت النرويج طائرات حربية في القاعدة العسكرية «إيفنيس»، في أقصى الشمال عند الحدود الروسية، وبشكل ظاهر للعلن لموسكو.

يعزّز الأميركيون وجودهم في النرويج منذ عام 2018 (فرانس برس)

رصد

أكشنر: التحالف سيحصل على 30% من الأصوات (رسيب ار تورك/الأناضول)

المعارضة التركية تسعى لتحالف جديد يُسقط أردوغان

اسطنبول ـ **جابر عمر**

تسعى أحزاب في المعارضة التركية لتشكيل تحالف سياسي جديد بهدف لإسقاط الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، المنتظر إجراؤها في العام 2023. ويأتي التحالف الجديد بعدما شكلت الأحزاب السياسية منذ العام 2018 تحالفين، الأول هو «الجمهوري» الحاكم، ويضم حزب «العدالة والتنمية» الحاكم وحليفه حزب «الحركة القومية» وأحزاباً صغرى، والثاني هو «تحالف الشعب»، الذي يضم أحزاب «الشعب الجمهوري»، و«الجيد»، و«السعادة»، ويشكل غير معلن «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي. وتحدثت صحيفة «مليت»، أول أمس الإثنين، عن مبررات تشكيل التحالف الجديد، بعدما شهد تحالف المعارضة تصدعاً بسبب «حزب الشعوب الديمقراطي» ورفض الحزب «الجيد» اليميني وجوده، فضلاً عن انشقاقات في «الشعب الجمهوري» بسبب هذا التحالف. وبحسب الصحيفة، فإن التحالف الجديد يضم أحزاب «الجيد»، و«دواء» و«المستقبل» المنشقة عن «العدالة والتنمية»، و«السعادة»، و«الديمقراطي». وذكّرت بكلام زعيمة الحزب «الجيد» ميرال أكشنر، بأن مثل هذا التحالف سيحصل على ما يقرب من 25 إلى 30 في المائة من الأصوات بسبب تحالف «الشعب الجمهوري» و«حزب الشعوب الديمقراطي». وأوضحت الصحيفة أن «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي سبق وأن لوح بتشكيل تحالف ثالث بسبب مواقف الحزب «الجيد»، لكن هذا الاحتمال غير ممكن لأنه لا توجد أحزاب يمكن أن تشارك الحزب الكردي، باستثناء «الجمهوري»، الذي يشهد بداخله معارضة بسبب هذا التوجه.

وأكدت أن تحالف «الشعب الجمهوري» و«حزب الشعوب الديمقراطي» بات ممكناً بعد تصفية المعارضين، مثل المرشح الرئاسي السابق محرم إنجة، الذي استقال وسيعلن في الفترة المقبلة تأسيس حزبه الجديد. وتبدو أن «الجيد» غير قادر على المضي قدماً في هذا التحالف، فإن جهود المعارضة يمكن أن تتكاتف لتأسيس تحالف ثالث. وتهدف الأحزاب المشاركة في التحالف الثالث إلى إزالة قلق ومخاوف الناخبين القوميين والمحافظين من التحالف مع الحزب الكردي، ومن ثم منح حصول «التحالف الجمهوري» على الأغلبية الكافية، البالغة 301 مقعد، في البرلمان، من أصل 600، والذهاب بالانتخابات الرئاسية للجولة الثانية.

وحسب خطة المعارضة، فإن بقاء الانتخابات لجولة ثانية لن يظهر الحزب الكردي على أنه داعم لتحالف المعارضة بشكل علني، وسيتم دعم المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات بعد أردوغان. وبناء عليه، سيتم إعلان رؤساء الأحزاب المعارضة نواباً للمرشح الرئاسي المنافس لأردوغان، وسيبقى الحزب الكردي داعماً لتحالف المعارضة بشكل غير مباشر، على أن يكون الهدف النهائي إسقاط أردوغان في الانتخابات. وقد جرى التشكيك في نجاح الخطة التي تعتزم المعارضة تنفيذها، لأن هدفها الوحيد هو إسقاط أردوغان دون تمكن أي حزب من الحكم في البلاد، وبغياب أهداف واضحة جامعة لأطياف المعارضة. وخلال عامين تقريباً، شهد الشارع التركي تأسيس أحزاب جديدة منشقة عن التحالف الحاكم، ومن تحالف المعارضة، في تحريك جديد للخريطة السياسية. وتشير استطلاعات الرأي إلى تراجع أصوات التحالف الحاكم بسبب تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد.

شرق غرب

الجيش يمنع إحياء ذكرى فض اعتصام الخرطوم

أغلق شبّان غاضبون، أمس الثلاثاء، عدداً من الطرق الرئيسة بالعاصمة السودانية الخرطوم، رداً على قرار الجيش منعهم من إحياء الذكرى الثانية لمجزرة فض الاعتصام، بالقرب من مقر القيادة العامة للقوات المسلحة. ووضع الشبان كتلاً إسمنتية، وأشعلوا الإطارات، ومنعوا عبور السيارات العامة في كل من الخرطوم والخرطوم بحري، والجريف شرق وأم درمان.

(العربي الجديد)

موسكو تقترح بحث الحد من التسلح مع أميركا

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (الصورة)، أمس الثلاثاء، إن موسكو اقترحت مناقشة قضايا الحد من التسلح والأمن خلال قمة محتملة بين الرئيس فلاديمير بوتين ونظيره الأميركي جو بايدن. وذكر لافروف أن موسكو لا تزال تنتظر إجابات من واشنطن عن القمة المقترحة بين الرئيسين. من جهته، قال المبعوث الأميركي لنزع السلاح روبرت وود، في بيان أمس، إن التحضيرات جارية للمحادثات بين الزعيمين. وأضاف: «الرئيسان بايدن وبوتين اتفقا على استكشاف مناقشات الاستقرار الاستراتيجي من خلال عدة قضايا منها الحد من التسلح والأمن».

(رويترز)

مناورات يابانية أميركية فرنسية

بدأت القوات اليابانية والأميركية والفرنسية، أمس الثلاثاء، مناورات عسكرية مشتركة هي الأولى لها، في جنوب غربي اليابان، في وقت يتصاعد القلق إزاء تنامي نفوذ الصين في المنطقة. كذلك تشارك سفينة حربية استرالية في المناورات الجوية والبرية والبحرية التي تستمر أسبوعاً وتشمل 300 جندي من الدول الثلاث.

(فرانس برس)

فرنسا: اقتراح بتشديد عقوبات الاعتداء على الشرطة

اقترح رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستكس (الصورة)، أول من أمس الإثنين، فرض عقوبات أكثر صرامة على الأشخاص الذين يهاجمون قوات الشرطة، وذلك قبل أن يترأس أمس الثلاثاء، مراسم تأبين في مدينة أفينيون جنوبي البلاد، لتكريم ضابط قُتل الأسبوع الماضي خلال حادث يتعلق بالمخدرات. وكانت احتشدت الشرطة وسكان محليون الأحد الماضي في أفينيون للمطالبة بسياسات أمنية أكثر صرامة. والتقى كاستكس الإثنين ممثلي الشرطة في محاولة لتهدئة التوترات، وقال إن الحكومة ستقترح تشريعاً جديداً يشدد عقوبة من يستهدفون الشرطة.

(أسوشييتد برس)

فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية الإيرانية

انطلقت في إيران أمس الثلاثاء عملية الترشح رسمياً للانتخابات الرئاسية المقررة في 18 يونيو/ حزيران المقبل، من خلال التسجيل في وزارة الداخلية الإيرانية على أن تستمر العملية خمسة أيام. ترفع بعدها الأسماء إلى مجلس صيانة الدستور. وتقدم عدد من الأشخاص بأوراق ترشحهم أمس، لكنهم غير معروفين، ما عدا وزير الاتصالات الإيراني السابق، محمد حسن نامي، والقيادي السابق بالحرس الثوري سعيد محمد.

(العربي الجديد)

تحليل

تونس: وعود أميركية خارجة عن سياق التشاؤم

تبدو الولايات المتحدة مهتمة بالوضع في تونس، ودعم التجربة الديمقراطية فيها، لتبقى الكرة في ملعب النخب الحاكمة لتلقف هذه الأجواء وإنهاء خلافاتها

صلاح الدين الجورشي

أبدت واشنطن اهتماماً متزايداً بتونس خلال الفترة الأخيرة، على الرغم من انشغالها بالعديد من الملفات والدول الأكثر أهمية ووزناً في العالم. فتأكيد السفير الأميركي في تونس، دونالد بلوم، مطلع مايو/أيار الحالي، أن الولايات المتحدة الأميركية «تعتبر تونس شريكاً ديمقراطياً هاماً، وأنها تحرص على مواصلة دعمها بشكل أكبر وعلى مدى طويل»، كان بمثابة الرسالة القوية نسبياً التي فهمها الكثيرون على أنّ إدارة جو بايدن ستعمل على عدم السماح بانهيار التجربة التونسية، على الرغم من حجم الصعوبات والمخاطر الداخلية وحتى الخارجية التي تواجهها حالياً. أثبتت الأحداث المتتالية أنّ ما جاء على لسان السفير الأميركي ليس مجرد خطاب دبلوماسي يتبخر بعد النطق به مباشرة، وإنما هو تعبير عن وجود إرادة سياسية فعلية لدى واشنطن. وقد جاءت المحادثات الأخيرة بين الحكومة التونسية وصندوق النقد الدولي لتشكل مناسبة لإظهار مدى جدية هذه الوعود.

العلاقات بين البلدين قديمة جداً، تعود إلى بداية تأسيس الولايات المتحدة، وتحديداً بعد سنتين فقط من إعلان استقلالها، حين أكد جون أدامز الذي سيصبح الرئيس الثاني للبلاد أنّه «توجد دول أخرى يتعيّن إمضاء معاهدات معها في أقرب الآجال... وأعني هنا المغرب وولايات الجزائر وتونس وطرابلس». فكانت أوّل اتفاقية للصداقة والتبادل التجاري بين البلدين في 26 مارس/آذار 1799.

لهذا، لم يكن مستغرباً أن يسارع السفير الأميركي نحو طمأنة رئيس الحكومة هشام المشيشي، منذ أواسط شهر إبريل/ نيسان الماضي، حين أكد له أنّ واشنطن ستدعم تونس في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي «بقصد تعبئة الموارد المالية الضرورية»، وذلك في سياق «إنجاح المسار الديمقراطي». كما ثمّن السفير التقدم المحرز في البرنامج التنموي الذي تقوده مؤسسة «تحدي الألفية» الأميركية في تونس والذي «سيوفر حوالي 500 مليون دولار كهبة لدعم الاقتصاد الوطني، خاصة في مجالي النقل والزراعة». كذلك، قدمت أميركا نفسها كضامنة حتى يتمكّن المسؤولون التونسيون من الدخول إلى الأسواق المالية العالمية من دون عقبات أو تحفظات. خصوصاً أنّ اقتصاد البلاد يمر بأزمة خانقة، وتوازناتها المالية قد عرفت اختلالاً خطيراً طيلة السنوات الأخيرة. وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى قرار وكالة «موديز» الأميركية بتخفيض تصنيف تونس الائتماني من «بي 2» إلى «بي 3»، مع نظرة مستقبلية سلبية، وهو ما أعتبره خبراء اقتصاد بمثابة الإنذار الأخير لتونس. من جهة أخرى، شهدت الاستثمارات الدولية المتجهة نحو تونس انخفاضاً ملحوظاً، خلال الربع الأول من السنة الحالية، بنسبة 31,6 في المائة».

لهذا، لم يكن من باب الصدفة أن يستقبل مسؤولون أميركيون كبار أخيراً، الوفد التونسي المفاوض بعد انتهاء الجولة الأولى من المحادثات مع صندوق النقد الدولي، وذلك حرصاً منهم على تشجيع الحكومة على الشروع بالإصلاحات الضرورية حتى تحصل على الدعم المطلوب، والذي يتمثل في 4 مليارات دولار.

تفيد هذه المؤشرات بوجود إرادة أميركية لحماية المسار الانتقالي للديمقراطية التونسية من الانتكاس والانهيار، إذ تعتبر أميركا تونس «شريكاً ديمقراطياً هاماً» كما جاء على لسان سفيرها. ولا يعود ذلك فقط إلى رغبة ورؤية بايدن وإدارته الجديدة، وإنما تنسج هذه الرغبة لتشمل أيضاً معظم أعضاء الكونغرس، إلى جانب كبريات المنظمات الأميركية المدافعة عن القيم الديمقراطية في العالم. ففي تقرير حديث للكونغرس، تم التأكيد على ضرورة دعم تونس وديمقراطيتها الناشئة، وجعلها «في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الأميركية»، باعتبارها الاستثناء الديمقراطي في منطقة تعج بالاستبداد.

> صراع اجنحة السلطة من شأنه ان يقلل الدعم الخارجي

الكرة الآن في مرمى النخب الفاعلة والحاكمة في تونس. فهي من جهة مُطالبة بالالتزام بتعهداتها تجاه الدول والمؤسسات الداعمة لها، ومن جهة أخرى مُطالبة بمُعالجة خلافاتها عن طريق الحوار واحترام الدستور والديمقراطية. إنّ الصراع المتواصل بين أجنحة السلطة والرؤساء الثلاثة من شأنه أن يقلل من هذا الدعم الخارجي، ويطرح لدى الأميركيين وغيرهم من الحكومات الغربية، أسئلة عديدة حول مستقبل تونس ومدى قدرة المسؤولين فيها على إدارة خلافاتهم بشكل ديمقراطي ومسؤول، خصوصاً أنّ الأوساط الدبلوماسية في تونس بدأت تلاحظ أنّ خلافات الرؤساء الثلاثة قد بلغت درجة خطيرة، وفهم بعضها من التحركات والاتصالات «السرية» التي يقوم بها أحد المتصارعين، أن الهدف منها هو تعطيل أعمال هذا الطرف أو ذاك، من أجل إضعافه أو إفشاله، ولو على حساب مصلحة البلد والشعب.

يمر الاقتصاد التونسي بأزمة خانقة (شاذلي بن ابراهيم/ Getty)

الحدث

جريمة في مدرسة تهز روسيا

دفع مقتل 11 شخصاً وإصابة العشرات في إطلاق نار داخل مدرسة وسط روسيا، الرئيس فلاديمير بوتين إلى إصدار أمر بمراجعة قوانين حمل السلاح في البلاد

قُتل 11 شخصاً وأصيب العشرات، أمس الثلاثاء، في إطلاق نار داخل مدرسة في مدينة قازان وسط روسيا، حيث أردى أحد مطلقي النار وأعتقل الثاني، بحسب وكالات الأنباء الروسية. وعلى الفور، أمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمراجعة قوانين حمل الأسلحة في روسيا. وقال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، إن «الرئيس أمر بأن تتم بشكل عاجل صياغة إطار جديد بشأن نوع الأسلحة التي يسمح للمدنيين بحملها، مع الأخذ بالاعتبار نوع السلاح المستخدم في عملية إطلاق النار في قازان».

وهذه أسوأ عملية إطلاق نار في مدرسة روسية منذ العام 2018، إذ نادراً ما تتعرض المدارس لحوادث مماثلة حيث يكون ضبط الأسلحة عادة صارماً. وأفادت وكالتا «تاس» و«ريا نوفوستي» نقلاً عن أجهزة الإسعاف، بأنّ 11 شخصاً قتلوا في قازان، بينهم تسعة تلاميذ، فيما أشارت وكالة «تاس» إلى إصابة 32 شخصاً بجروح.

ونقلت وكالة «ريا نوفوستي» عن مصدر آخر في جهاز الإسعاف قوله، إنّ «قوات الأمن أوقفت شاباً يُشتبه في أنه مصدر إطلاق النار»، مشيرة إلى أنه تم إرسال 21 فريق إسعاف إلى المكان. من جهته، تحدث رستم مينيخانوف، حاكم جمهورية تتارستان وعاصمتها قازان، عن سقوط 7 قتلى إضافة إلى مدرس. وقال مينيخانوف للتلفزيون الرسمي عقب زيارة المدرسة: «اعتقل إرهابي يبلغ من العمر 19 عاماً، ولم يتم التأكد من وجود شركاء آخرين له، لكن لا يزال التحقيق جارياً»، مشيراً إلى أن الشاب المعتقل «يملك رخصة حمل سلاح». من جهتها، نقلت قناة «روسيا اليوم» عبر موقعها الإلكتروني، عن وسائل إعلام روسية قولها إنّ مطلق النار الذي تم القبض عليه يدعى إلناز غلافييف، وقد تخرج من المدرسة التي أطلق النار بداخلها قبل 4 سنوات، وكان يدرس البرمجة بكلية تسيبي في قازان، إلا أنه تم فصله من الكلية في 26 إبريل/نيسان الماضي بسبب نتائجه الدراسية السيئة. ويعد يومين من «الرئيس أمر بأن تتم بشكل عاجل صياغة فصله، حصل الشاب على رخصة لحيازة بندقية. وقبل الهجوم بفترة وجيزة، أنشأ غلافييف حساباً على إحدى منصات التواصل الاجتماعي، حيث شارك نواياه. وقال خلال استجواب أولي في مركز الشرطة بعد اعتقاله إنه يكره الجميع، وكان يريد «أن يعرف الجميع أنه إله». وقال مصدر أمني لوكالة «نوفوستي» إن الشاب سيخضع لفحص نفسي شامل. وبحسب «انترفاكس» و«ريا نوفوستي» و«تاس»، تحصّن مهاجم قازان في المدرسة وأردته الشرطة.

وسبقَ أن قال شاهد عيان لوكالة «ريا نوفوستي»: «سمعنا صوت انفجار في مبنى المدرسة، ورأينا دخاناً كثيفاً». وقالت مدرسة لوكالة «تاس»: «كنت في الصف، سمعت انفجاراً في البداية، ثم طلقات نارية». وأعلنت سلطات تتارستان من جهتها تعزيز التدابير الأمنية في مدارس أخرى في المدينة.

وتذكّر عملية إطلاق النار هذه بتلك التي حصلت في أكتوبر/تشرين الأول، عندما قتل تلميذ في الصف الثانوي 19 شخصاً قبل أن ينتحر في مدرسة في مدينة كيرتش بشبه جزيرة القرم الأوكرانية التي ضمتها روسيا عام 2014. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2019، قُتل تلميذ وجُرح ثلاثة آخرون على يد زميل لهم انتحر بعدها في مدرسة في بلاغوفيشتشينسك وهي مدينة صغيرة في أقصى الشرق الروسي على الحدود الصينية. وأكدت السلطات أيضاً أنها أحبطت في السنوات الأخيرة عشرات المخططات لتنفيذ هجمات على مدارس، في قضايا غالباً ما ينفذها مراهقون أو شباب. وفي فبراير/شباط من العام الماضي، أوقفت أجهزة الاستخبارات الروسية شابين من مواليد عام 2005 وبحملان الجنسية الروسية، كانا ناشطين على مواقع إلكترونية عدة حيث قاموا بتمجيد جرائم القتل والانتحار. وبحسب المحققين، فإنهما كان يعتزمان شنّ هجوم على مدرسة في مدينة ساراتوف المطلة على نهر لا فولغا.

يُعد الهجوم أسوأ عملية إطلاق نار في مدرسة روسية منذ 2018 (إيغور بايكو/Getty)

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)

طهران تنفي التحرش بسفن أميركية

إيران: حوارنا مع السعودية إيجابي

أعلنت طهران وجود «نوافذ أمل مفتوحة لحل الخلافات» مع الرياض، مؤكدة تصميمها على معالجة كل الخلافات التي تتسبب بإزعاج لدول المنطقة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

لم تكتف إيران بالتأكيد مجدداً على عقد مباحثات مع السعودية، بل إنها أشارت إلى أنه تم عقد «جولتين رئيسيتين» من المباحثات بينهما، فيما لفتت مصادر إيرانية إلى أن جولة جديدة ستعقد «قريباً»، موضحة أنه لم يحدث «اختراق» بعد في الأزمة بين البلدين. في هذا الوقت نفى «الحرس الثوري» الإيراني التحرش بالسفن الحربية الأميركية في مضيق هرمز.

وبعد ساعات من كشف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، وجود محادثات بين طهران والرياض، أكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، أمس الثلاثاء، هذا الأمر، لافتاً إلى أن «حوارات تمهيدية سبقتهما». وقال ربيعي، خلال مؤتمره الصحافي الأسبوعي عبر تقنية «الفيديو كونفرانس»، إنه «عبر السنين، دعمنا ورحبنا بالحوار مع جيراننا، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، واليوم هناك نوافذ أمل مفتوحة لحل الخلافات بين طهران والرياض». وأضاف «من أجل حل سوء التفاهم والخلافات، عقدت جولتان من المفاوضات بين البلدين حتى الآن. بالإضافة إلى القضايا الثنائية، تمت أيضاً مناقشة القضايا الإقليمية». وأوضح أن «مندوبين خاصين من الحكومتين (الإيرانية والسعودية) يجرون الحوارات»، من دون الكشف عن مكان انعقادها، غير أن وسائل إعلام إقليمية ودولية تتحدث عن أنها تجرى في بغداد، بوساطة عراقية. وعن أجندة المفاوضات، أوضح ربيعي أنها تركز على القضايا الثنائية والإقليمية، مشيراً إلى أنها «ستستمر حتى الوصول إلى نتيجة، ومسار الحوار إيجابي»، لكنه رفض الكشف عن تفاصيل الحوارات بين طهران والرياض «قبل التوصل إلى نتيجة». وتابع «نحن مصممون على معالجة كل الخلافات التي تتسبب بإزعاج لدول المنطقة، ونعتقد أن الوقت مناسب الآن لإنهاء هذه الخلافات وإحياء الأمن وحسن الجوار والأخوة بين دول المنطقة».

وكشفت مصادر إيرانية مطلعة أن مندوبين من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني يجرون الحوار مع المندوبين السعوديين في بغداد، مشيرة إلى أن دولاً أخرى، بالإضافة إلى العراق، ساهمت في إطلاق هذه الحوارات بين البلدين. وأشارت، في السياق، إلى «جهود عمانية وقطرية وكويتية وعراقية»، خلال الأشهر الأخيرة، لإطلاق حوار إقليمي، وخصوصاً بين إيران والسعودية. وأوضحت أنّ «السعودية تركز خلال الحوارات على الملف اليمني ووقف جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) هجماتها عليها»، قائلة إن «الحوارات في مراحلها الأولية ولم تفض بعد إلى اختراقات»، مع تأكيدها أن الوفد الإيراني «طلب أن تتوجه السعودية إلى صنعاء (الحوثيين)» لحل الأزمة. وذكرت أن «هناك رغبة ثنائية في مواصلة الحوارات، وأن جولة جديدة ستعقد خلال الفترة القليلة المقبلة».

على صعيد آخر، أصدر السلاح البحري التابع للحرس الثوري الإيراني، بياناً، بشأن إعلان «البنتاغون»، أمس الأول، حول «تحرش» قوارب عسكرية إيرانية بسفن البحرية الأميركية في مضيق هرمز، نافياً صحة ما أوردته وزارة الدفاع الأميركية. وأكدت بحرية «الحرس الثوري» أن «لا صحة لمزاعم البنتاغون حول اقتراب قواربنا من سفن أميركية في مضيق هرمز». وفي المقابل، اتهمت القوات الأميركية بممارسة «سلوك خطير غير مهني» في الخليج، داعية إياها إلى تجنب هذا السلوك و»تنفيذ قوانين ومقررات الملاحة البحرية في الخليج».

وعن تفاصيل ما حدث الإثنين الماضي، قدّم السلاح البحري الإيراني روايته التي تتعارض مع الرواية الأميركية. وقال إن «دوريات القوة البحرية بحرس الثورة واجهت، يوم 10 من الشهر الحالي، خلال قيامها بمهماتها المعتادة اليومية في مياه الجمهورية الإسلامية، 7 سفن للبحرية الأميركية في مضيق هرمز، وهي تمارس سلوكيات غير مهنية، مثل تحليق المروحية وإطلاق نار عشوائي واستفزازي. وبعد مراعاة المسافة القانونية في إطار مقررات الملاحة، وُجِّهَت التحذيرات إليهم، لسلوكهم الخطير وغير المهني، حيث قاموا بإصلاحه ومواصلة الطريق».

وكان البنتاغون قد أعلن إطلاق 30 طلقة تحذيرية صوب قوارب تابعة للحرس الثوري الإيراني، في مضيق هرمز، مشيراً إلى أنها «اقتربت من قواتنا». واتهم القوات الإيرانية بتنفيذ «مناورة غير آمنة» أمام القطع البحرية الأميركية في مضيق هرمز، موضحة أن «الطلقات التحذيرية أطلقت لإبعاد القوارب». وهذا الحدث هو الثاني من نوعه منذ أسبوعين، بعد إعلان البحرية الأميركية في المنطقة في 27 إبريل/ نيسان الماضي اقتراب 3 قوارب لبحرية الحرس الإيراني من سفن أميركية في الخليج.

رفض ربيعي الكشف عن تفاصيل الحوارات مع الرياض (Getty)

يجري مندوبون من الحكومتين الإيرانية والسعودية الحوارات

وتأتي الواقعة الجديدة بين البحريتين في الوقت الذي تسعى فيه القوى العالمية وإيران لتسريع الجهود لإعادة واشنطن وطهران إلى الامتثال للاتفاق النووي المبرم في عام 2015. وعاد المسؤولون الأميركيون إلى فيينا الأسبوع الماضي لإجراء جولة رابعة من المحادثات غير المباشرة مع إيران حول كيفية الرجوع للالتزام بالاتفاق الذي انسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في 2018.

وأعلن ربيعي أن «الدبلوماسية الناشطة لإيران في فيينا تمضي إلى الأمام بشكل جيد في مجال رفع الحظر». وأوضح أن «قرار مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) بشأن مهلة مسح تسجيل كاميرات مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المنشآت النووية الإيرانية أمر ملزم للحكومة»، معرباً عن أمله «بالوصول إلى توافق في مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي والعمل بالالتزامات قبل حلول موعد إزالة كاميرات الوكالة الذرية من المنشآت الإيرانية، وهو 24 مايو/ أيار» الحالي.

ونقلت وكالة «إرنا» عن مسؤول كبير في وزارة الخارجية الإيرانية، لم تحدده، قوله إن طهران أظهرت جديتها وحسن النية (في مفاوضات فيينا)، وقد حان الوقت لتتخذ أميركا قرارها الصعب وتتخلى عن انتهاج سياسة الضغوط القصوى الفاشلة». وأضاف «لو حققت المفاوضات مطالب إيران القائمة على مواقفها الثابتة، فإن طهران مستعدة للعودة الى تنفيذ كامل تعهداتها وفقاً للاتفاق النووي». وكرر أن بلاده «لا تسمح بأن تصبح المفاوضات استنزافية ولا مستعجلة»، مبيناً أنه «طالما هناك شعور بأن الطرف الآخر جاد ويرغب بالتوصل إلى حل، فإن المفاوضات ستتواصل أيضاً». وقال «نحن اليوم تجاوزنا نسبياً مرحلة معقدة من المفاوضات فيما يتعلق بالمفاهيم، وانتقلنا إلى مرحلة بذات الصعوبة أيضاً، أي التفاوض حول النص»، موضحاً أنه «ما زال هناك بعض القضايا ذات الصلة بالمفاهيم التي لم يتم حلها بعد».

وأكد المسؤول في الخارجية أن «أميركا مطالبة اليوم باتخاذ قرارها، وأن تضع حداً لنهجها القائم على حظر إيران. يتعين على هؤلاء أن يتخذوا القرار الصعب، لأننا سبق أن اتخذنا قرارنا الصعب عندما قررنا البقاء في الاتفاق النووي على مدى عام واحد بعد انسحاب ترامب منه، وواصلنا تنفيذ التزاماتنا كاملة. نحن قررنا تقليص التعهدات خطوة خطوة، وبنحو دقيق، حفاظاً على الدبلوماسية». وتابع «نحن اليوم اتخذنا قرارنا أيضاً، بأن إيران ستعود إلى تعهداتها عندما يتم تحقيق مطالبها».

وحول إمكانية توصل الجانبين إلى اتفاق مؤقت من عدمه، قال المسؤول الكبير في وزارة الخارجية الإيرانية إن «موضوع الاتفاق المؤقت لم يكن على جدول الأعمال. نحن نفاوض اليوم على تنفيذ التعهدات دفعة واحدة، من دون أي خطوة وسيطة أو اتفاق مؤقت أو تمهيدي أو خطوة خطوة».